اثر النظام الاقطاعي على الجوانب الاقتصادية في لواء الكوت (١٩٣٢-١٩٥٨)

أ.د فاهم نعمة ادريس الياسري/ كلية التربية/ جامعة واسط

خالد خوام حاشي الغريباوي/ كلية التربية/ جامعة واسط

الخلاصة:-

عد لواء الكوت واحداً من الوية العراق التي نال منها الاقطاع وبشكل كبير، مخلفاً اثاراً كبيره على الاوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية في اللواء، لذلك اكتسب موضوع "اثر النظام الاقطاعي على الجوانب الاقتصادية في لواء الكوت ١٩٣٢-١٩٥٨" اهميته بسبب سيطرة عدد قليل من الاشخاص وهم من كبار شيوخ العشائر في اللواء على الاراضي الزراعية الخصبة، واصبحوا يهيمنون على كل فعاليات الانتاج الزراعي، مما انعكس ذلك سلباً على الواقع المعيشي والاقتصادي للفلاحين وحتى المدينة، ساعد على ذلك طبيعة المجتمع الساند في اللواء، اذ كانت طبيعة عشائرية، وايضاً كانت طبيعة اقتصاد اللواء هو اقتصاد زراعي بحكم خصوبة الارض ووفرة المياه

Abstract:-

Al-Kut Brigade was one of the brigades of Iraq which earned them feudalism, and large leaving leaving impact on the economic, social and even political situation in the brigade. Therefore, the subject of "the impact of the system feudal on aspects in Brigade Kut ١٩٣٢-١٩٥٨" important because of the control of a small number of people who are senior elders clans in major general to land agricultural and became dominate on all the activies of agricultural production that reflected negatively reality of living social issues that still need extensive studies

المقدمة

كان العراق بلد زراعي قبل كل شيء والزراعة تفوق ما سواها من الانشطة الاقتصادية الاخرى، اذ اعتمد حوالي (٨٠%) من سكان العراق في معيشتهم على الزراعة، اذ ان صادرات العراق في تلك المدة (١٩٣٢-١٩٥٨) اذا ما استثنينا النفط من ذلك جميعها منتجات زراعية وحيوانية. وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية الا انه بقي متخلفاً، اذ عان الكثير من المشاكل والمعوقات التي كان ابرزها هيمنة النظام الاقطاعي، مما ترك اثار سلبية على جميع نواحي المجتمع بما في ذلك التفكير والقيم، على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي تمثلت بمرحلة الانتداب البريطاني المباشر على العراق، ومن ثم قيام الحكم الوطني بتأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ بزعامة الملك فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) الا ان مؤشرات الفوضى ضلت مكللة بظلها الثقيل على الواقع الاقتصادي للعراق حتى بعد انتهاء مرحلة الانتداب البريطاني على العراق(١٩٢١-١٩٣٢) بحكم سيطرة عدد قليل من الاشخاص ومعظمهم من شيوخ العشائر على معظم الاراضي الزراعية خصوصاً في الوية العراق الوسطى والجنوبية بحكم طبيعة المجتمع القبلي والقيم والعادات ومن بين تلك الألوية لواء الكوت الذي نال منه الاقطاع وبشكل كبير مخلفاً اثاراً جسيمه خصوصاً على الجوانب الاقتصادية منه

اثر الاقطاع على الجانب الاقتصادي في لواء الكوت:

عد العراق من البلدان الزراعية التي فاقت فيها الزراعة ما سواها من الانشطة الاقتصادية الاخرى[١]، اذ اعتمد حوالي(٨٠) من سكان العراق في معيشتهم على الزراعة، وشكلوا القوه الاقتصادية الاساسية التي اعتمد عليها النظام الملكي، فقد كانت جميع صادرات العراق(في المدة موضوع البحث) اذ ما ستثنينا النفط، فقط من المنتجات الزراعية والحيوانية[٢]، ومع ذلك فان الفلاحين كانوا اكثر الفئات الاجتماعية المسحوقة التي نالت قسطاً كبيراً من الاضطهاد وبأشكال مختلفة[٣] وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية الا انه ظل متخلفاً يعاني المشاكل والمعوقات التي كان ابرزها هيمنة النظام الاقطاعي على جميع مفاصل الحياه بما في ذلك الجانب الاقتصادي[٤]، اذ عد النظام الاقطاعي من وجهة نظر بريطانيا الوسيط الاكثر قدرة على ادارة الريف، وذلك لان البدائل الاخرى كموظفي الحكومة العثمانية السابقة لم يكن تحظى بثقة بريطانيا، وعليه

تحول شيخ العشيرة الى ضرورة سياسية واقتصادية، بسب حرص بريطانيا المستمر على تقليص قواتها في العراق، والتقليل من النفقات، ولم يكن ذلك ممكناً دون خلق قوه يمكن الاعتماد عليها وباقل كلفة ممكنة، وبنفس الوقت خلق نوع من توازن القوى بين ابناء العشائر وابناء المدن، ولذلك الغرض دأبت بريطانيا على تدعيم الشقاق بين الريف والمدينة من خلال تقوية العادات العشائرية والاعتراف بها، مما نتج عن تلك السياسة البريطانية انخفاض ايرادات الاراضي الزراعية، فبينما كان يشكل ايراد الاراضي الزراعية٤٤,٣% في عام ١٩١١ فانه انخفض الى حوالي ٣٠% في عام ١٩١٩ وفي عهد الانتداب البريطاني الى ١٢,٢% في عام ١٩٣٠ [٥]، وبنفس الوقت وجد الفلاحون انفسهم امام ظلم مزدوج تمثل بالسلطات البريطانية من جهة، والاقطاعيين المدعومين من بريطانيا من جهة اخرى ، لذلك وقع ثقل تلك المنافسة على الفلاحين الذي كان ضحية تلك المنافسة باستمرار[٦]، فلا نستغرب اذا ما تمثلت بجباية الضرائب احد اهم اركان تلك المفاسد، التي كانت تتقاطع مع ابسط شروط العدل والانصاف، لذلك وقع عبء تلك الضرائب على الفلاحين، وامتناع الاقطاعيين في الغالب عن دفع الضرائب للحكومة على الرغم من الفرق الكبير بين دخل الاثنين، اذ لم تكن حصة الفلاح تزيد عن (١٢) دينار في السنه، في حين كان متوسط دخل الاقطاعي اضعاف ذلك بكثير[٧]

لذلك عد النظام الاقطاعي حجر عثرة امام تقدم القطاع الزراعي في العراق واحد اهم اسباب تخلفه[٨] ، حتى بعد انتهاء مرحلة الاحتلال البريطاني المباشر ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم تشكيل الحكومة الوطنية بزعامة الملك فيصل الاول ١٩٢١، فقد ظلت محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة بطيئة في تنظيم العلاقات الزراعية، فلم تستطيع وضع الحلول الجذرية لمشاكل القطاع الزراعي وعلى رأسها هيمنة النظام الاقطاعي على جميع مفاصل ذلك القطاع[٩] بل على العكس من ذلك ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تحابي النظام الاقطاعي وقربت الشيوخ الاقطاعيين وجعلت منهم الممثل الرسمي عن ابناء العشائر والريف في العراق بشكل عام، كما لم تبادر الحكومات العراقية في العهد الملكي في تحسين اوضاع الفلاحين مما اخل ذلك بحقوقهم وعرض الانتاج الزراعي الى الارباك الواضح[١٠]

كما وصف القطاع الزراعي في العهد الملكي بانخفاض الانتاج الزراعي وضالة استغلال الارض، وكان نظام ملكية الاراضي الزراعية السبب المباشر في تدهور اوضاع الفلاح المعيشية وانخفاض مستوى دخله السنوي، مقابل ما وصل اليه كبار الشيوخ الاقطاعين من الثراء نظراً للمساحات الواسعة من الاراضي الزراعية التي قدرت بحوالي نصف مليون دونم، وعلى الرغم من تلك المساحات الواسعة من الاراضي التي جمعوا من خلالها الثروات الطائلة[١١]، الا انهم بالمقابل لا يدفعون عنها فلساً واحداً لضريبة الدخل[١٢] ، ومن جانب الحكومة الملكية(الاقطاعية) لم تبادر بشكل حقيقي في تطوير قطاع الزراعة على الرغم من أهميته الكبيرة في الاقتصاد العراق بشكل عام، فقد انخفضت نفقات الحكومة على الجانب الزراعي بشكل طردي، اذ كانت تشكل ما نسبته (٧,٣%) من مجموع نفقات الدولة لعام (١٩٣٠-١٩٣٤)، ثم انخفضت فيما بعد الى ما نسبته (٣,٤%) خلال الاعوام (١٩٣٤-١٩٣٩)[١٣]

ولابد ان نسجل هنا ان لواء الكوت لم يكن بعيداً عن اثار النظام الاقطاعي على الجانب الاقتصادي، فقد وقع الانتاج الزراعي في لواء الكوت تحت وضع مضطرب املته عليه الظروف السياسية التي مر بها العراق المتمثلة بوجود سلطه اجنبية منتدبة همها امتصاص خيرات البلاد[١٤]، وفئه منتفعه من الاقطاعيين تحركهم مصالحهم الشخصية دون مراعاه لضمير او مصلحه وطنية، فوقع الفلاح في لواء الكوت الذي كان يمثل عنصر الانتاج الحقيقي ضحية لتلك الظروف السياسية، اذ ترتب على ذلك انخفاض مستوى دخله بدرجة شديدة مما اثر على طريقة عيشة التي وسمت بالعوز والفقر[١٥]

ولا نأتي بالجديد اذا ما اثبتنا هنا، ان الشيوخ الاقطاعيون في لواء الكوت كانوا يتحملون الوزر الاكبر في تخلف الفعاليات الانتاجية وركودها، اذ وقعوا تحت وطأه هاجس الحصول على اوسع الاراضي، وكذلك حالة البذخ والاسراف التي كانوا يعيشوها

حتى انهم يجهلون مقدار المال الذي يملكونه، امثال الامير محمد الحبيب والشيخ عبد الله الياسين واعتمادهم على مجموعه من الكتاب والسراكيل الذين اساءوا استخدام سلطتهم على حساب العمل المكلفين به[١٦]

وعلى اي حال ، فقد برزت الاثار الاقتصادية للإقطاع باجلي صورها ليس في المجتمع الريفي في لواء الكوت فحسب بل في جميع الوية العراق التي نال منها الاقطاع في العهد الملكي، فالفرق كان شاسعاً بين ما يعيشه الاقطاعي في لواء الكوت من بذخ وترف، وما يعيشه الفلاح من اوضاع مزريه، كان لها الاثر الكبير في احباط الروح المعنوية لدى الكثير من الفلاحين في اللواء وقلة حماسهم نحو الارض، حتى اصبحوا يمارسون اعمالهم قسرا[١٧]، كما ساعد على ظهور تلك الفوارق بشكل كبير في العهد الملكي قوانين الاراضي التي اصدرتها الحكومات العراقية المتعاقبة وفي مقدمتها قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣ الذي انزل الفلاح في لواء الكوت الى منزلة العبيد من جهة، وتراكم الديون وشدت وطأتها على الفلاح من جهة اخرى[١٨]، اذ اقتصر دور الاقطاعي في لواء الكوت على استلام المحصول وبيعه فقط، فلم يكن يفكر في اصلاح الارض او تحسين نوعية البذور او تنويع الانتاج ، فهو اكثر جهلا من فلاحيه في تلك الامور، فقد كان همه الوحيد ان ينال الكثير من المحصول بنفقات ضئيلة ودون اي عناء، مستأثرين بجهود الفلاح وحصته الضئيلة من المحصول دون اي تقدم يذكر في مستوى الانتاج الزراعي[١٩]

كما كانت المحاصيل الزراعية في لواء الكوت عرضة لكثير من الآفات الزراعية والاوبئة التي تعبث بها بسبب اهمال ملاك الاراضي، وانعدام دور الحكومة الفعال في مكافحتها، اذ تسببت تلك الآفات بخسائر مادية كبير في المحاصيل، كما ولدت لدى الفلاح روح التشاؤم، ومن اهم تلك الآفات الزراعية الجراد وهو من اشد الآفات الزراعية فتكاً بالمحاصيل الزراعية[٢٠]، وهو على نوعين: الجراد المحلي - النجدي او(الصحراوي) فقد انتشر في الاربعينات ومطلع الخمسينات من القرن الماضي في منطقة الصويرة والكوت والحي والنعمانية وهو الا يعد شديد الخطورة، اما النوع الثاني فهو الجراد المراكشي وقد كان يكثر في قضاء بدره والاراضي المجاورة للحدود الايرانية وهذا النوع من الجراد اشد انواع الجراد فتكاً بالمحاصيل الزراعية، الا انه انقطعت اثاره في عام ١٩٤٩، وتعرضت مقاطعات قضاء الحي الزراعية في عام ١٩٤٨ الى موجه من الجراد الصحراوي اصابت مقاطعة جميلة والسليمانية التابعة للشيخ بلاسم الياسين ومقاطعة ثلث الجزرة التابعة للشيخ عبدالله الياسين، وايضاً مقاطعة طويسات التابعة للشيخ حسن الخيون[٢١]

اما على مستوى قصبة مدينة الكوت ففي عام ١٩٥٢ تعرضت الى موجه من الجراد اصابت مقاطعة السوادة والمزاك والحسينية وبزايز الزهرة وكانت تلك المقاطعات تابعه للامير محمد الحبيب وبلغت مساحة الدمار الذي خلفه الجراد في تلك المقاطعات بحوالي ٥٠ الف دونم[٢٢]

ولم تكن طرق مكافحته الآفات الزراعية في لواء الكوت تتناسب مع الاهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة، لا من قبل الحكومة الملكية ولا من ملاك الاراضي انفسهم بسبب سعة اراضيهم وانشغال بعضهم بمناصب حكومية وانتقالهم للسكن في المدن الكبرى من العراق مثل مدينة بغداد كما هوه الحال مع الامير محمد الحبيب والشيخ عبدالله الياسين واخيه الشيخ بلاسم الياسين، كما كانت طرق الوقاية من الآفات الزراعية بدائية تتمثل بالقضاء على الجراد الزاحف بواسطة خنادق تحفر في طريقة او حراثة الاراضي التي يكثر فيها الجراد او من خلال الرش بالنفط الاسود[٢٣]

وكان من الطبيعي ان تنعكس تلك الاوضاع المؤلمة على واقع الفلاح الذي يعيشه على اعتبار ان الزراعة مصدر دخلة الوحيد، اذ انتقدت جريدة الجبهة الشعبية في عام ١٩٥٢ اجراءات الحكومة الملكية ووزارة الزراعة بخصوص مكافحة الجراد لان ذلك كان يمس بكيان البلاد الاقتصادي[٢٤]، وبالتالي كان الفلاحون في لواء الكوت يؤمنون بعدم جدية الحكومة الملكية والنظام

الاقطاعي في اصلاح واقعهم الاقتصادي فقد عمدت الحكومة والاقطاع معاً على ان يجعلوا من الفلاح شخصاً جائعاً مريضاً لذلك انعدمت رغبه الفلاحين بالأرض وبزراعتها لانهم لا يجدون ما

يدفعهم لها، لانهم يعلمون ان اقامتهم في تلك الاراضي مؤقته ولا يعرفون متى وكيف سينقلهم منها الاقطاعي مالك الارض او احد وكلائه الى مقاطعة اخرى ان لم يقوم بطردهم من الارض نهائياً، حسب نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية وقانون حقوق وواجبات الزراع ، فالنظام الاقطاعي هوه بالحقيقة انهاك للأرض والفلاح معاً[٢٥]

وبما ان الاقتصاد القائم في لواء الكوت هو اقتصاد زراعي لاعتماد معظم سكان اللواء على الزراعة[٢٦] ، فقد قسمت المحاصيل الزراعية في اللواء الى قسمين:

اولاً: المحاصيل الشتوية :

ان من اهم المحاصيل الشتوية التي تزرع في لواء الكوت ويعتمد عليها الفلاح في اللواء اعتماد كلي هو محصولي الحنطة والشعير، ويزرعان هذان المحصولان في مناطق واسعة من اللواء نظراً لتوفر الايدي العاملة من الفلاحين، والاراضي الخصبة ووفرة مياه السقي ، اذ تقدر مساحة الاراضي المزروعة بالحنطة حسب تقارير دائرة الزراعة في لواء الكوت لعام ١٩٤٨حوالي ٣١٤٢٦٧ دونم بمعدل انتاج سنوي ١٢٦٣٩١ طن، اما محصول الشعير فتقدر مساحة الاراضي المزروعة بذلك المحصول بحوالي ٥١٤٦٢٨ دونم بمعدل انتاج سنوي يساوي ٣٤٦٣٠٥ طن[٢٧]

ولمعرفة السياسة الاقتصادية في البلاد ومساحات الاراضي المزروعة وكميات الانتاج اخذت وزارة الاقتصاد اواخر الاربعينيات من القرن الماضي بنظام الاحصاء الزراعي ليشمل جميع الوية العراق من حيث المساحة وكمية الانتاج، غير ان الاحصاءات التي اجرتها وزارة الاقتصاد فيما يخص الزراعة لم تشمل جميع المحاصيل بل اقتصرت على محاصيل الحنطة والشعير والرز[٢٨] وكانت نسبة انتاج لواء الكوت من محصولي الحنطة والشعير في المدة المحصورة بين عامي (١٩٤٨-١٩٥٨) كما مبين في الجدول الاتي :

جدول رقم (١٧) يبين مساحةالاراضي المزروعة وكمية الا نتاج لمحصولي الحنطة والشعير في لواء الكوت للمدة (١٩٤٨-١٩٥٨)

السنة	المساحة المزروعة بالدونم		كمية الانتاج بالطن	
	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير
١٩٤٨-١٩٤٩	٣٩٣٠٠٠	٥٠١٠٠٠	٥٩٠٠٠	١١٠٠٠٠
١٩٤٩-١٩٥٠	٧٥٩٠٠٠	٥٠٦٠٠٠	١١٤٠٠٠	١٦٠٠٠٠
١٩٥٠-١٩٥١	٣٥٧٠٠٠	٤٨٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٢٦٤٠٠٠
١٩٥١-١٩٥٢	٣٢٧٠٠٠	٤٤٥٠٠٠	٨٨٠٠٠	٧٧٠٠٠
١٩٥٢-١٩٥٣	٣٨٩٠٠٠	٥٠٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠
١٩٥٣-١٩٥٤	٣٦٦٠٠٠	٧٥٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٧٤٠٠٠
١٩٥٤-١٩٥٥	٤٥٠٠٠٠	٦٩٣٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٤٥٠٠٠
١٩٥٥-١٩٥٦	٤١٤٠٠٠	٦٥٨٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٤٢٠٠٠
١٩٥٦-١٩٥٧	٤٨٢٠٠٠	٧١٠٠٠٠	٨٦٠٠٠	١٨٤٠٠٠
١٩٥٧-١٩٥٨	٤١٣٠٠٠	٦٩٥٠٠٠	٧١٠٠٠	١٥٩٠٠٠ [٢٩]

يتضح من الجدول اعلاه ان لواء الكوت قد تميز من حيث المساحات الكبير من الاراضي الزراعية والاعداد الضخمة من الانتاج، عن ما سواه من الالوية المجاورة ليس ذلك فحسب بل تبوأ مرتبة متقدمة بالنسبة للعراق من حيث انتاج المحاصيل

الاساسية من الحنطة والشعير، واذا اردنا ان نقف برهة لنعرف لمن تؤول تلك المحاصيل الهائلة، لوجدنا انها لم تؤول الى من زرعها وسهر ليله وامضى نهاره عليها وافنى حياته هو وعائلته من اجلها، بل كانت تؤول الى جيوب كبار الاقطاعيين في اللواء، ولا يبقى لمن زرع تلك المحاصيل سوى فتات تلك المحاصيل التي لا تغدوا ما يسد رمقه[٣٠]

ثانياً: المحاصيل الصيفية:

تزرع في لواء الكوت الكثير من المحاصيل الصيفية يأتي في مقدمتها الذرة بنوعيها البيضاء والصفراء والسمسم والدخن والماش والقطن والرز، اما فيما يخص الخضروات الصيفية في اللواء فكانت غزيرة الانتاج ولكنها غير متنوعه بل اقتصرت على اصناف محددة هي(الرقي والبطيخ والطماطم والخيار)[٣١]

وكما تأتي رغبه ملاك الاراضي في لواء الكوت في تحديد انواع المحاصيل الزراعية حسب ما تدرة تلك المحاصيل من مورد مادي الى مالك الارض، فبعد انشاء سدة الكوت عام ١٩٣٩ اتجهت الانظار الى زراعة القطن المحصول الاقتصادي المهم الذي كان يدر على ملاك الاراضي ارباحاً مالية كبيرة[٣٢]، اذ كان يزرع في منطقة الغراف ضمن لواء الكوت وايضاً في مشروع الدجيلة[٣٣]، اذ ذكرت جريدة الرأي العام ان محصول القطن كان يزرع وبكثرة في قضاء الحي، وكان ملاك الارض يأخذ حاصلات القطن العائدة له ولفلاحيه ويقوم بتسعير تلك الكمية المجموعة من المحصول بأسعار زهيدة وحسب ما يريد، وعندما يتحقق الفلاحون من سعر الطن الحقيقي في الاسواق يمتنعون من بيع حصتهم للإقطاعي، ويحاولون بيع حصتهم بأنفسهم للتخلص من تلاعب الاقطاعي بسعر القطن الحقيقي، ولكن يفاجأ الفلاحون بشكوى مقدمة من الاقطاعي الى الحكومة المحلية للقضاء بعدم جلب الفلاحون للمحصول الذي زرعوه في ارضة، ويطالب بالقبض على الفلاحين الذين امتنعوا عن جلب المحصول وتعذيبهم، وتقوم الحكومة المحلية بذلك نزولاً لرغبة الاقطاعي[٣٤]، كما سيطر كبار الاقطاعيين في لواء الكوت على اقتصاد المدينة من خلال شراء المحاصيل الزراعية بأسعار زهيدة من الفلاحين مستغلين نفوذهم الكبير داخل الحكومة الملكية، مما تسبب ذلك بإرباك الوضع الاقتصادي للواء خصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) [٣٥]، اذ شهدت تلك المدة التي اعقبت الحرب قلة في المواد الاساسية للغذاء كالحنطة والشعير في الاسواق مع ارتفاع في اسعارها، بسبب احتكارها من قبل التجار وبعض الملاكين، مما جعل اهالي الكوت يطالبون الجهات ذات الاختصاص بالتدخل من خلال توزيع الحنطة من مخازن تموين الكوت، لكون اغلب الطبقات الفقيرة في اللواء لا تتمكن من شراءها من الاسواق[٣٦]

ولا يفوتنا قبل الانتهاء من بيان مساوئ النظام الاقطاعي على الناحية الاقتصادية ان نذكر ان حيازة المساحات الواسعة من الاراضي المملوكة او المنشغلة بحق التصرف او اللزمة ماهي الا مظهر من مظاهر قصر الفرص على افراد معدودين وازدياد شدة التفاوت المادي بين الطبقات واستغلال طبقة كبار الاقطاعيين طبقة الفلاحين اقتصادياً[٣٧]، وغلق امام الفلاحين ابواب التقدم الفكري والاقتصادي، كما ان تلك الحقائق هي التي تفسر لنا ذلك الامتياز الذي فرضه كبار الاقطاعيين لا نفسهم اذ نجدهم لا يخضعون لضريبة الحكومة على الايراد الزراعي لا راضيهم، كما يخضع الفلاحون لضرائبهم التي لا تنتهي[٣٨]

الخاتمة

يمكننا بعد ذلك كله، ان نسجل مجموعة استنتاجات أساسية أهمها، ان النظام الاقطاعي في العراق بشكل عام وفي لواء الكوت بشكل خاص هو المسيطر على كل فعاليات الانتاج الزراعي من الالف الى الياء بكم قوانين الاراضي التي اصدرتها الحكومات العراقي المتعاقبة والتي نتج عنها ان اصبح الفلاح عبداً يعمل عند سيده الاقطاعي، فلا يستطيع ان يبرح الافلاح اراضي الاقطاعي تحت اي ظرف، لذلك لا نستغرب اذا ما انعكست تلك الاوضاع البائسة التي يعيشها الفلاح على دخلة اليومي وواقعة الاقتصادي بشكل عام، على الرغم من ان الزراعة في لواء الكوت كانت مزدهرة ولكن سيطرت الاقطاعين على كل صغيرة وكبيرة في ذلك الجانب اثر وبشكل مباشر على اوضاع المدينه والفلاحين بشكل خاص

المصادر والهوامش:

١- سعيد حماده، النظام الاقتصادي في العراق ، مطبعة الامير ، بيروت ، ١٩٣٨، ، ص١٦٧ ٠

٢- محمد عويد محسن الدليمي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩- ١٩٤٠، "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة بغداد، ١٩٨٨، ، ص٢٠؛ اكرام فارس غانم ، الاقطاع في لواء العمارة ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة واسط ، ٢٠١٦، ، ص٧٥ ٠

٣- ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع (العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٣) نموذجاً ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص١١٨ ٠

٤- كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد ،١٩٨٧، ص ٩؛ هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ، ص٢٨ ٠

٥- سجاد جميل موزان ، الكوت دراسة في اوضاعها الادارية والسياسية والاقتصادية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦، ص١٣٢ ٠

٦- سعد عبد الحسين ناصر، الاقطاع في جنوب العراق في العهد الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا, بغداد، ٢٠١١، ص٩٥ ٠

٧- جريدة "العالم العربي، بغداد، العدد ١٢٤٤ في ٢٤ ايار ١٩٢٨؛ طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الاهالي ، بغداد ،١٩٥٨، ص ٤١

٨- اسماعيل نوري مسير ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، بغداد ،١٩٨٩، ص٣٨؛ سعيد عبد علي باصي ، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط، ٢٠٠٦ ، ، ص١١٦ ٠

٩- اكرام فارس غانم، المصدر السابق، ص٧٥ ٠

١٠- جريدة "صدى العهد"، بغداد، العدد ١٦٧ ، ١مارس ١٩٣١ ٠

١١- محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الاول ، مطبعة الملكية العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥، ص ٢٢؛ عبد الرزاق الظاهر، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٥٠-٥١؛ حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ، طهران، ٢٠٠٥, ص ١٠١؛ عبد الجليل الطاهر (وآخرون) , الثورة الزراعية في الريف العراقي, وزارة الإعلام , بغداد , د ت , ص ١٠-١١ ٠

١٢- سعد عبد المحسن قاسم باهض ، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قضاء الحي ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢، ص٢٠٦ ٠

١٣- جريدة "الزمان" ، بغداد ، العدد ٥٦٧، ١ب ١٩٣٩؛ محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق، ص٢٤؛ اكرام فارس غانم ، المصدر السابق، ص٧٦ ٠

١٤- سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص١٢٤ ٠

١٥- اسماعيل نوري مسير الربيعي ، المصر السابق، ص ٤٠ ٠

١٦- المصدر نفسة ، ص٣٩ ٠

١٧- محمد علي الصوري ، الإقطاع في لواء الكوت ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٦٢-٦٣؛ عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣- ١٩٧٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص٥٣؛ سعد عبد الحسين ناصر الغريباوي، المصدر السابق، ص٧٧ ٠

١٩- محمد علي الصوري، المصدر السابق، ص٥٧-٦٢، انتظار نجم كوت سالم القريشي، مجلة الرابطة ١٩٤٤-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٥، ، ص١٠٩-١١٥ ٠

٢٠- طلعت الشيباني ، المصدر السابق، ص٤١ ٠

٢١- هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، اطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١١، ، ص٨١-٩٠ ٠

٢٢- جريدة الزمان ، العدد ٢١٩٦، ١٠ نيسان ١٩٤٥ ٠

٢٣- د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية تسلسل ٣٢٠٥٩١٢/٥٦٢٩ ، التقرير الزراعي النصف شهري في ١٩٤٨/٥/١٥ ، و ٤٤، ص ٦٠.

٢٤- جريدة "لواء الاستقلال" ، الاعداد ١٥٨٦ في ٢٦ ايار ١٩٥٢و ١٥٨٨ في ٢٨ ايار ١٩٥٢و ١٥٩٠ في ٣ حزيران ١٩٥٢؛ سعد عبد المحسن قاسم باهض ،المصدر السابق ، ص١٩٩-٢٠٠ ٠

٢٥- محمد علي الصوري ، المصدر السابق ، ص٢٠-٢٢ ؛ سعد عبد المحسن قاسم باهض ،المصدر السابق ، ص١٣٨ ٠

٢٦- جريدة "الجبهة الشعبية"، العدد ٢٦٠ ، ٣ حزيران ١٩٥٢.

٢٧- محمد جواد العبوسي ، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق ، الدراسات الاقتصادية ، القاهرة ،١٩٥٨، ص ١٩٧؛ اكرام فارس غانم، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨ ٠

٢٨- يعقوب سركيس، مباحث عراقية ، القسم الثالث، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٢٠.

٢٩- مقتبس في : سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص١٤١ ٠

٣٠- مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٤٨، ص١٣٥-١٣٦ ٠

٣١- د٠ك٠و، ملفات البلاط الملكي ، الوحدة الوثائقية ، رقم الملفة ٣٢٠٥٧١٢/٥٦١٧، تقارير دائرة الزراعة في لواء الكوت ، التقرير الزراعي الشهري لسنة ١٩٤٨ و٩، ص ١٢ ؛ محمد علي الصوري، المصدر السابق، ص١٣-١٤ ٠

٣٢- محمد علي الصوري، المصدر السابق ، ص٣٠؛ سعد عبد المحسن قاسم باهض ، المصدر السابق ، ص١٨٨؛ سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص١٤١ ٠

٣٣- د٠ك٠و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٣٢٠٥٧١٢/٥٦٢٩، تقارير دائرة الزراعة في لواء الكوت ، التقرير الزراعي الشهري لسنة ١٩٥٠، و٧، ص١٢ ٠

٣٤- جريدة " الزمان" ، العدد ١٠٦٠، ١٥ اذار ١٩٤١ ٠

٣٥- سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤ ٠

٣٦- جريدة الرأي العام ، العدد ٤١٥ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٤٠ ٠

٣٧- جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٢٩٣ ، ٩ شباط ١٩٤٨.

٣٨- جريدة صوت الاحرار ، العدد ٤١١ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧؛ انتظار نجم كوت سالم القريشي، المصدر السابق، ص١٠٩-١١١ ٠